الدرس الصوتي
في تفسير البقاعي

دكتور
وائل السيد البرعي
أستاذ النحو والصرف المساعد
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب ـ جامعة المنصورة

ملخص

جاء هذا البحث بعنوان **(الدرس الصوتي في تفسير البقاعي)** ، فالبقاعي واحدٌ من علماء العربية في تفسير القرآن ، واحتواء تفسيره على مادة لغوية صالحة للبحث والدراسة. وتسعى هذه الدراسة إلى التأصيل لدراسة الأصوات عند البقاعي، والتوثيق لآراء البقاعي الصوتية ، وإبراز بعض السمات اللغوية الدقيقة.

وقد اتخذ الباحث المنهج الوصفي منهجاً له ، وجاء البحث في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة ، تحدثت في المقدمة عن أهمية الموضوع وخطة البحث ومنهج البقاعي في تفسيره. وتناول المبحث الأول **(الهمز)** ، وتناول المبحث الثاني **(الإدغام)** ، وتناول المبحث الثالث **(التشديد والتخفيف)** ، وتناول المبحث الرابع **(الإمالة)** ، أما المبحث الخامس **(ظواهر متنوعة)** فتناول الياءات الزوائد ، والإبدال الحرفي ، والإشمام ، وحذف الألف وإثباتها ، وإسكان التخفيف.

Summary

This research is entitled (The phonetic lesson in El-Bekaei's interpretation). El-Bekaei is one of the Arabic scientists who interpreted the Koran. His interpretation contained practical patterns related to different phonetic phenomena .This study seeks to rooting the phonetic opinions of El-Bekaei and exhibiting their linguistic features.

The researcher has taken the descriptive cirriculum his one. The research includes introduction, 5 themes and conclusion. The introduction handles the importance of the theme , the research plan and El-Bekaei's method in interpretation. The first theme handles whether. The second one handles assimilation. The third one handles stress and dilution. The fourth one handles inclination. The fifth one handles various phenomena including suffix (Ya), literal substitution, disdainfulness, omitting (Alf), its addition and dilution.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة والسلام على مَنْ أوتِي جوامع الكلم ، المبعوث رحمة للأنام ، وعلى آله الأطهار ، وأصحابه الأبرار الأخيار.

وبعد ،

فإنَّ اللغة العربية بحرٌ كبير من المعارف تتوزَّع على مستويات خمس ، كل مستوى استحق أن يكون علماً متفرداً بذاته لأهميته ، وهي صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية ودلالية. وقد حاز علم الأصوات اهتمام المتقدمين والمتأخرين ، وكثُرت البحوث في موضوعاته وتنوَّعت.

وما زال القرآن الكريم رافداً ثرياً ، وينبوعاً ترتوي منه الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها ، وهو معجزة اللغة العربية ، أعزها الله وشرفها به ، فلولا القرآن الكريم لكانت هذه اللغة كغيرها من اللغات عرضة للتمزق والانحطاط وربما الموت ولتعددت إلى لغات ، وتقاسمتها الأهواء كلٌّ يقول برأيه ، فظل القرآن دستور هذه الأمة وهذه اللغة ، تستمد وجودها منه إلى الأبد.

ومما يجمع عليه الكثير من علماء اللغة أنَّ علوم اللغة العربية نشأت في أحضان القرآن الكريم ، بل كان سببها الأول في نشأتها ، فكانت قيمة الدرس من قيمة المدروس. وقد وقف علماء اللغة على الظواهر الصوتية في القرآن الكريم ، وحاولوا معرفة أسرارها وقواعدها ، فتارة تعزى للغات العرب ، وتارة إلى قانون صوتي كالتخفيف والهمز وغيره ، وحيناً إلى تأثير البيئة الفيزيولوجية لجهاز النطق ، ومن بين الظواهر التي درسوها وأعلنوا عن مواقفهم فيها ، نجد الإمالة والإدغام وغيرهما[١] .

وقد اخترت دراسة **(الدرس الصوتي في تفسير البقاعي)** ؛ لأنَّ البقاعي واحدٌ من علماء العربية في تفسير القرآن ، واحتواء تفسيره على مادة لغوية صالحة للبحث والدراسة ، كما أنَّ تفسيره غني بالنماذج التطبيقية على الظواهر الصوتية المختلفة ، بالإضافة إلى أنَّ هذا التفسير تميَّز بسعة الأفق والإحاطة العلمية الجادة ، فلم يقتصر على جانبٍ لغويٍ معين.

وتسعى هذه الدراسة إلى التأصيل لدراسة الأصوات عند البقاعي ، والتوثيق لآراء البقاعي الصوتية ، وحصر الأنماط الصوتية في تفسير البقاعي ، وتصنيفها وتحليلها في ضوء علم اللغة الحديث ، وإبراز بعض السمات اللغوية الدقيقة ولاسيما الصوتية للبقاعي.

ـ البقاعي وتفسيره :

هو برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي الشافعي ، ولد في قرية خربة روحا في البقاع سنة (٨٠٩هـ). حفظ القرآن الكريم وعلومه والفقه ، وأخذ يتنقل في بلاد العلم ، للأخذ عن العلماء والازدياد من علوم القرآن ، وتوفي بعد معاناة من الشدائد سنة خمس وثمانين وثمانمائة [٢] .

أما تفسيره (**نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**) ، فجاء في سبعة مجلدات ، ألفه سنة (٨٦٨هـ) ، يُعْرَف بـ (مناسبات البقاعي) أو تفسير البقاعي ، وذكر مناسبا ترتيب السور والآيات ، أطال فيه التدبر وأنعم فيه التفكّر لآيات الكتاب ، فهو يشمل أحد جوانب الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم ، بيَّن فيه الربط بين جميع أجزاء القرآن ، ووجه النظم مفصلاً بين كل آية وآية في كل سورة من القرآن الكريم ، مع اهتمامه بمسائل علم المعاني ، وعنايته بإدراك الوجوه البلاغية ، حتى يُعَدُّ كتابه (نظم الدرر) دراسة تطبيقية لعلم المعاني في القرآن الكريم ، وحققه وخرَّج أحاديثه ووضع حواشيه عبد الرزاق غالب المهدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٣م.

. منهج البقاعي في توجيه القراءات القرآنية :

التزم في تفسيره إيراد القراءات المتواترة والشاذة ، إذ لم يكن اعتماده على القراء السبعة بوصف قرائتهم أصحها فحسب ، بل كان يذكر قراءة غيرهم من القراء الذين صحت روايتهم كأبي جعفر الذي انتهت اليه رئاسة الإقراء ، ويعقوب ، وهو تاسع القراء العشرة ، واحتج بقراءة ابن عباس وطلحة والحسن البصري وغيرهم.

واختار لتفسيره اسماً هو (كتاب لمَّا) ؛ ذلك لأنه أكثر من ذكر لفظة (لمَّا) الرابطة في تفسيره ، إكثاراً يتجاوز العد ، ويربو عن الحد ، فإذا ما ذكر آية وأراد ربطها ، ربط الآية التي بعدها ، وعلى هذا النحو نجده يذكر القراءات في ثنايا التفسير ، لكنه لم ينسب القراءة إلى أصحابها في مواضع متعددة في تفسيره.

قد يرجح بين القراءتين بعد أن يذكر ما تحتمله القراءة من معان مختلفة ، واصفاً إحداهما بأنها (أبلغ أو أولى بالصواب أو أوفق أو أرجح) ، دون أن يخطئ الآخرين داعماً رأيه بالأسباب إما بناء على قاعدة وإما لمناسبة سياق النص وهو الأعم ، معزواً في بعض الأحيان القراءة إلى أصحابها ، وقد لا يذكر القراءة الأخرى ولا حتى توجيهها [٣].

ولم ينتقص البقاعي من القراءات في توجيهاته ، بل لقد وفق بينهما بقوله (وهما بمعنى واحد) ، أو (وكذا معنى قراءة من ضمها) [٤]. وقد يدعم البقاعي بعض القراءات بحديث اعتني بنقل لفظه[٥] ، واحتكم أيضاً إلى اللغة لتوضيح معنى قراءة[٦] ، وقد ينسب القراءة إلى أنها بلغة قبيلة من قبائل العرب[٧].

وقد يستشهد في بعض المواضع بإحدى القراءتين وموجهاً لها دون أن يذكر القراءة الأخرى[٨] ، وقد يلجأ في بعض المواضع إلى ذكر إحدى القراءتين في مقابل لفظة (غير) ، وقد أراد بذلك قراءة الباقين[٩] ، وقد يكتفي بذكر القراءة منسوبة إلى قارئها من دون توجيه[١٠] ، ولم يدخر جهداً في نقد الوجوه الضعيفة التي ذكرها بعض العلماء السابقين ، ويقوم هذا النقد أحياناً على أسس لغوية[١١].

أما بالنسبة القراءات الشاذة فقد احتج البقاعي بقراءة خارجة عن رسم المصحف لمؤازرة معنى[١٢] وقد يحمل معنى الآية على قراءة شاذة[١٣]، وقد يستشهد بقراءة شاذة لمؤازرة حكم إعرابي[١٤] ، أو حكم فقهي[١٥] .

وهكذا نراه قد اهتم بتوجيه القراءات المتواترة ، وقد دافع عن بعض القراءات المتواترة التي تخالف العربية ، ولم يرتض موقف اللغويين منها ، أما الترجيح بينها فقد ذهب بعض العلماء إلى أن القراءتين لا يصح وصفها بأنها أجود لأنها مروية عن النبي محمد ρ ، وقال البعض إن المنع يصح فيما إذا رجحت إحداهما على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقطها ، في حين ذهب فريق ثالث إلى جواز الترجيح بينها.

وإذا كانت القراءات الشاذة ليست متواترة ولم تثبت قرآنيتها ، فإن البقاعي اعتنى بها عناية كبيرة ، فقد احتج بها في عدة مواضع في توضيح معنى آية ، وفي نصرة بعض الآراء الفقهية في عرضه وتوجيهاته لها ، فالقراءة الشاذة لا يحتج بها من حيث الرواية ، ولكن من حيث أن قارئها قرأ بها إلا استناداً إلى استعمال عربي صحيح ، فلا يعتد به إلا إذا عرفت سلامة عربيته .

واتخذ الباحث من المنهج الوصفي منهجاً له ، يُتَبِّت الظاهرة والفترة الزمنية. واقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة ، تحدثت في المقدمة عن أهمية الموضوع وخطة البحث ومنهج البقاعي في تفسيره. وتناول المبحث الأول (**الهمز**)، وتناول المبحث الثاني (**الإدغام**) ، وتناول المبحث الثالث (**التشديد والتخفيف**)، وتناول المبحث الرابع (**الإمالة**)، أما المبحث الخامس (**ظواهر متنوعة**) فتناول الياءات الزوائد، والإبدال الحرفي ، والإشمام ، وحذف الألف وإثباتها ، وإسكان التخفيف. أما الخاتمة ففيها إبراز أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وما كان لي في هذا البحث من صوابٍ ، فمن الله تعإلى ، وما كان من خطأ أو زلل ، فمن نفسي ومن الشيطان.

واللهُ الموفقُ للصوابِ

المبحث الأول : الهمز

لمصطلح الهمز معانٍ لغوية متعددة تردّدت في المعاجم اللغوية ، منها : أنَّ الهمز يعني الضغط ، قيلَ لأعرابي : أتهمز الفارة ؟ فقال : السَّنور يهمزها[١٦] ، وفي رواية أنَّ الهمز هو النبر ، يُقوي ذلك أن رجلاً قدم النبي محمد قائلاً له : يا نبئ الله ، فقال له الرسول محمد (ρ) : لا تنبر باسمي ، أي: لا تهمز ، منكراً عليه الهمز ؛ لأن قريشاً لم تكن تهمز في كلامها ، ولكن يبدو أن الأعرابي ما أراده بقوله : يا نبئ الله ؛ لأنه خرج من مكة إلى المدينة[١٧]. وقيل : إنَّ الهمز يعني الدفع ، والضرب ، والغمز[١٨].

أما اصطلاحاً فقد حُدَّ مخرجها بأقصى الحلق مما يلي الصدر ، وهي من الحروف المجهورة والشديدة [١٩]. أما حالة الهمزة بين الجهر والهمس فهذه مسألة خلافية بين القدماء والمحدثين ، ذلك أنَّ منشأ الخلاف بينهم كان في ثلاثة حروف عدَّها القدماء مجهورة ، في حين عدَّها المحدثون مهموسة، وهي(القاف ، والهمزة ، والطاء) ، ولما كان الأمر كذلك ، فقد وصفها بعضهم بالهمس[٢٠]، وبعضهم الآخر بالجهر[٢١]، وهناك مَنْ ذهب إلى تجريدها من صفتي الجهر والهمس[٢٢]؛ ذلك لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تاماً ؛ لذا لا نسمع لها ذبذبة الوترين الصوتيين ، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار ، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة [٢٣].

ومن هنا ميَّز المحدثون بين الجهر والهمس بوضعهم ضابط (اهتزاز الوترين الصوتيين) ، معتمدين في ذلك على أجهزة القياس الحديثة في الكشف عن الأصوات[٢٤] ، وهذا لا يتفق ومذهب القدماء[٢٥]. وقد مال د. حسام النعيمي إلى ما ذهب إليه القدماء من إبقاء صفة الجهر للهمز مع عدم اهتزاز الوترين في نطقها إلى جانب أنهما يغلقان ، ويفتحان بها[٢٦].

ولا نجد صحة مذهب مَنْ عَدَّ الهمزة مجردة من الهمس والجهر ؛ ذلك لأن الهمزة على وفق ضابط (اهتزاز الوترين الصوتيين) تنطق بانغلاق الوترين الصوتيين انغلاقاً تاماً يمنع مرور الهواء ، إذ ليس هناك مجال لاهتزازهما ، وعليه فإن الهمزة مهموسة. وليس من شك في أنَّ انحباس الهواء عند

المزمار انحباساً تاماً ثم انفراج المزمار فجأة يحتاج إلى جهد عضلي، يجعل الهمزة أشد الأصوات نطقاً في العربية[٢٧].

ولعل أوسع مجال تتضح فيه المخالفة بين التميميين والحجازيين ، يكمن في مجال الهمز بوصفه ظاهرة صوتية يتباين العرب في كيفية نطقها وأدائها تحقيقاً وتسهيلاً ، وتفسير ذلك أنَّ القبائل البدوية تجنح إلى السرعة في النطق وتلمس أيسر السبل إلى هذه السرعة ، بخلاف القبائل الحجازية التي تؤثر التيسير وتميل إلى التأني في الكلام[٢٨]. إلا أنَّ هناك ما يتناقض وهذا التقسيم ؛ ذلك لأن اللهجات لا تميل إلى المحافظة ، بل تسعى دائماً إلى التطور ، ويدل على ذلك ما قاله سيبويه (ت١٨٠هـ):" وقد بلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيٌّ ، وبريئةٌ ، وذلك قليلٌ رديء "[٢٩].

والذي يستشفّه الباحث من القول السابق أنَّ ثقل الهمزة ليس مسوغاً في تخفيفها ، بل يُعزى إلى عادة لهجية ، ولو كان الأمر كذلك لكان من الأولى أن تلجأ كافة القبائل إلى التخفيف ، وألا يقتصر على قبيلة محددة.

وقد سلك العرب عدة طرائق لتخفيف الهمزة ، وهي الإبدال ، والتسهيل ، والحذف[٣٠]. وأمام التنوع في القراءات التي وردت بشأن الهمزة آثرت تقسيمها على النحو الآتي :

<u>أولاً : التخفيف غير المقيس عليه</u> ، ومنه :

***) <u>التخفيف بطريقة الحذف</u>** ، وله صورتان :

<u>الأولى</u> : الهمزة المتحركة وقبلها ساكن صحيح

. قال تعالى : **چ ۉ ۉ ۋ ۋ ې ې ې ې ې ئا ئا ئە ئە ئو چ**[٣١] ، قرأ نافع (رِدّاً) بتشديد الدال من غير همز ، وقرأ الباقون (رِدْءاً) ساكنة الدال مهموزة[٣٢].

ويرى ابن جني أنَّ مَنْ قرأها بغير همز نوى الوقف عليها ، فحذف الهمزة بعد أن ألقى حركتها على الساكن الصحيح قبلها ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف[٣٣] ، وهي لغة قوم من العرب حكاها سيبويه في معرض حديثه عن الوقف بالتضعيف ، يقول : قال رجل من بني أسد (بحر السريع) [٣٤]:

بِبـازِلٍ وَجْنـاءَ أو عَيْهلّ كَأَنَّ مهواها على الكلكلّ[٣٥]

وهذه المسألة . أي (حذف الهمزة وتضعيف الساكن قبلها) . تضعنا أمام مشكلة جزئية وضعها ابن جني (ت٣٩٢هـ) ، فهو يكاد يقيس تضعيف ما حذفت همزته على تضعيف الوقف ، إذ يقول في تفسيره لقراءة

من قرأ (المرّ) [٣٦] بتشديد الراء[٣٧] ، فقياسه أن يكون أراد تخفيف (المرء) ، إلا أنه نوى الوقف بعد التخفيف ، فصارَ (المرْ) ، ثم نقل الوقف على قول من قال : هذا خالد ، وهو يجعل ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فأقرّ التثقيل بحاله ، ثم قال :" وفي هذا شذوذان : أحدهما التثقيل في الوقف ، والآخر إجراء الوصل مجرى الوقف ؛ لأنه من باب ضرورة الشعر "[٣٨].

لكنَّ من الباحثين مَنْ يرى أنَّ كلام ابن جني في هذه المسألة فيه نظر ؛ ذلك لأنَّ التضعيف في حال الوقف مشروط بتحرك ما قبل الآخر ، وعلى ذلك لا لزوم لأن يُقاس التضعيف في هذه على التضعيف في تلك ، وأنَّ التضعيف الذي يأتي نتيجة سقوط الهمز حجازي ، ولا ينبغي أن يُنسب إلى غير أهل الحجاز ، والذين استشهدوا بشعرهم هم من القبائل البدوية ، وبناءً على ذلك فإنه لا لزوم لأن يقاس التضعيف فيما حُذفت همزته على التضعيف في الوقف ، كما أنَّه لا شذوذ في هذا التضعيف ، وإنما نشأ الشذوذ في نظر ابن جني في حمل إحدى الصورتين على الأخرى[٣٩].

أما القراءة بالهمز فقد جاءت موافقة لرسم المصحف[٤٠] ، وقد حمل البقاعي القراءة بغير همز على معنى الزيادة[٤١] ، وقيل إنَّ القراءتين تأتيان بمعنى العون ، يقال : أردأت الرجل إذا أعنته ، وإلى ذلك ذهب غير واحد من المفسرين[٤٢].

<u>الثانية</u> : الهمزة المتحركة بالفتح وقبلها فتحة

- قال تعالى : چ ئې ئى ئى ئد ى ى ي ي □ **چ** [٤٣].

قرأها المدنيان وأبو عمرو (مِنسَاتَه) بألف ساكنة من غير همز، وابن عامر والداجوني عن هشام (مِنْسَأْتهُ) ساكنة الهمزة ، وقرأ الباقون (مِنْسَأَتَهُ) بهمزة مفتوحة[٤٤].

القياس في مثل هذه الهمزة إذا خففت عند القدماء أن تكون (بين بين) [٤٥] ، إذ لا يجوز حذفها على وفق وسائل التخفيف ؛ لأن الهمزة لم تسبق بحرفٍ تُلقي حركتها عليه ، ولم يَحسُن فيها البدل كالساكنة لقوتها بالحركة[٤٦] ، وذكر ابن جني :" أنه ليس تخفيفاً قياسياً ، وإنما هو حذف وضبط للهمزة ألبتة "[٤٧] ، وإلى هذا الرأي ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين[٤٨].

وقد نقل البقاعي عن آخرين أنَّ البدل في هذا مسموع عن العرب على غير قياس[٤٩] ، ممثلاً بقول الشاعر أبي الحسن (بحر البسيط) :

إذا دَبَبْتَ عَلَى المِنْسَاةِ مِن كِبَرٍ فَقَد تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهوُ والغَزَلُ[٥٠]

وإن قيل : إنَّ البدل في هذا قبيح جداً ، وإنما يجوز في الشعر على بُعْدٍ وشذوذ ، فالجواب على هذا ، أنَّ العرب استعملت في هذه الكلمة البدل ، ونطقوا بها هكذا ، كما يقع البدل في غير هذا ولا يقاس عليه[٥١].

وذكر الفراء عن أبي جعفر الرؤاسي أنه سأل عنها أبا عمرو ، فقال : **(مِنْسَاتَهُ)** بغير همز ، فقال أبو عمرو : إنِّي لا أعرفها فتركتُ همزها[٥٢] ، مع أن القاعدة الصوتية التي عليها اللغويون العرب هي أنَّ ما كان مهموزاً قد يترك همزة ، وما لم يكن مهموزاً لم يجز همزه بوجه[٥٣] ، وترك الهمز في **(مِنْسَاتَهُ)** لهجة أهل الحجاز[٥٤].

والتوجيه الحديث لهذه القراءة يتمثل في سقوط الهمزة ، ثم اختصار المزدوج بتغليب عنصره الثاني ، وهو حركة الهمزة وحذف الأول ، وهو الحركة السابقة عليها يؤازره التقاء الحركتين المتقاربتين في سياق صوتي[٥٥].

أما قراءة ابن عامر (مِنْسَأْتَه) بهمزة ساكنة ، فهي من تسكين التحريك تخفيفاً، وقد استبعد المفسرون ذلك محتجين لجواز الإسكان للاستثقال لطول الكلمة ، وهذا ما لم تعرفه اللغات، إنما يوجد في الشعر[٥٦] ، أنشد الشاعر (بحر الرجز):

صريعُ خَمْرٍ قَامَ مِنْ وَكَأْتِهِ كَقَوْمَةِ الشَّيخِ إلى مِنْسَأْتِهِ[٥٧]

ويرى أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) عدم استحسان هذا الوجه[٥٨].

وقد وجهت قراءة الباقين (□) بالهمز ، على أنها (مِفْعَلَةٌ) من نَسَأْتُ البعير ، إذا زَجَرْتَه ليزدادَ سيرُه ، كما يقال : نَسَأْتُ اللبنَ ، إذا صَبَبْتُ عليه الماءَ وهو النَّسِيءُ ، وكما يقال : نَسَأ الله في أجلك ، أي زاد الله في أيام حياتك[٥٩].

والمِنْسَأَة هي العصا التي يُنْسَأُ بها الغنم ، وأصلها من نَسَأْتُ ، وتَنْسَأُ بها الغنم ، أي : نسوقها[٦٠]. قال البقاعي :" والمراد أنَّ الجنّ كانوا يُزْجَرون ويُساقون بها "[٦١] ، وأنشد طرفة بن العبد (بحر الطويل) :

وعنسٍ ، كَأَلْواحِ الإرانِ نَسَأْتُها عَلَى لاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجُدِ[٦٢]

وإلى هذا الوجه ذهب القيسي (ت٤٣٧هـ) [٦٣] ، والعكبري (ت٦١٦هـ) [٦٤] ، وهو المختار عند الطبري (ت٣١٠هـ) بحجة موافقتها الرسم المصحفي[٦٥] ، وتابعه في ذلك الأزهري[٦٦].

ثانياً : تحقيق الهمزة

أمّا ما ورد من القراءات القرآنية التي تناولت تحقيق الهمزة ، فورد في :

١- قولـــه تعـــإلى : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ[٦٧] ، قرأ أبو عمرو ويعقوب (لا يَأْلِتْكُم) بألف مهموزة ، وقرأ الجمهور (لا يَلْتِكُم) من غير همز[٦٨]. أما (يألتكم) فهي من ألت يألت ألتاً ، مثل ضرب يضرب ضرباً ، لقوله تعإلى : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ[٦٩] ، أي : ما نقصناهم ، قاله البقاعي[٧٠] ، وذهب إليه ابن مجاهد (ت٣٢٤) [٧١] ، وأبو زرعة[٧٢] ، وهو اختيار ابن مجاهد[٧٣] ، وقد مثل له بقول الحطيئة العبسي (بحر البسيط) :

أَبْلِغ سَرَاةَ بَني سَعدٍ مُغَلْغَلَةً جَهْدَ الرِّسالَةِ لا أَلتاً وَلا كَذِبا[٧٤]

وقراءة الجمهور (لا يَلِتْكُم) من لات يليتُ ، يقال : لاته يَلِيتُهُ ، وألاتَهُ يُليتُه ، إذا نقصه أيضاً ، والمعنى فيهما واحد ، كما يرى الزجاج (ت٣١١هـ) ، الذي استحسن هذه القراءة مستدلاً بما تقدّم في القرآن الكريم[٧٥].

أما الفراء (ت٢٠٧هـ) فقد رَغِبَ عن قراءة (لا يَأْلِتْكُم) بألف مهموزة[٧٦] ، وتابعه في ذلك الطبري[٧٧] ، والفارسي (ت٣٧٧هـ) [٧٨] ، لعلتين ؛ **إحداهما** : إجماع الحجة من القراء عليها ، و**الأخرى** : أنها كتبت في المصحف بغير ألف ، وليس هذا بموضعٍ يجوز فيه سقوط الهمز ، وإنما تسقط إذا سُكن ما قبلها. وهما لهجتان معروفتان مشهورتان معناهما لا يَنْقُصُكم ، فالأولى لهجة غَطَفان وأسد ، والثانية لهجة الحجاز[٧٩].

٢- قوله تعإلى : ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷼[٨٠] ، قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم (التناؤش) بالهمز ، وقرأ الجمهور (التناوش) بواوٍ خالصة بعد الألف من غير همزة[٨١].

أما القراءة بالهمز ، فقد عزا النحاس (ت٣٣٨هـ) استبعاد أبي عبيد (ت٢٢٤هـ) لها ؛ لأن التناؤش يعني البعد ، فكيف يكون وأنَّى لهم البعد من مكانٍ بعيد[٨٢].

وفي توجيه هذه القراءة نقل البقاعي ما قاله الآخرون من تخريجها على وجهين ؛ أحدهما : أن يكون من تنوش ، فالأصل غير مهموز ، ثم هُمِزَت الواو ؛ لأنَّ الحركة فيها خفيفة ، وذلك كثير في كلام العرب ، مثل : أقتت ، والأصل (وقتت) لأنه مشتق من الوقت ، ويقال في جمع (دار) : أدؤر ، ونحو ذلك[٨٣] ؛ لأن كلَّ واو مضمومة ضمتها لازمة ، إن شئت أبدلت منها همزة ، وإن شئت لم تبدل[٨٤].

لكنَّ أبا حيّان (ت٧٤٥هـ) ردَّ هذا الإطلاق وقيَّده بأنَّه لابد أن تكون الواو غير مدغم فيها تحرزاً من التعوذ ، وأن تكون غير مصححة في الفعل ، فإنها إن صحت في الفعل لم تُبْدَل همزة ، نحو : تعاون تعاوناً ، وهذا القيد يبطل قولهم ؛ لأنها (التناوش) مثل التعاون ، فلا يجوز همزه ؛ لأنَّ واوه قد صحت في الفعل ، إذ يقول : تناوش ، ومتى سلم هذان القيدان أو الأخير منهما ثبتَ ردُّهُ[٨٥] ، وهذا ما ذهب إليه البقاعي[٨٦].

ويبدو أن بعض القبائل تستثقل النطق بالواو الصامتة مع الضمة ، وتعمد من أجل تجنبها أي تخفيف طولها ، إلى همزها في مواقع معينة[٨٧].

أما الوجه الآخر ، فهو أن تكون من (نَأشتُ إليه) وهو من بُعْدِ المطلب[٨٨] ، قال رؤبة (بحر الرجز) :

أَقْحَمَنِي جَارُ أبي الخَامُوشِ إلَيْكَ نَـأْشُ القَدَرِ النـؤُوشِ[٨٩]

وسياق الآية على هذه القراءة ، كما أشار إلى ذلك البقاعي يعني أن إرادة المشركين قد تأخرت وأبطأت حتى فات وقتها ، فجمعت إلى بعد المكان بعد الزمان[٩٠].

ونظير هذا ما حكاه أبو عمرو فيما نقله البقاعي عنه من أن (النَّأش) بالهمز الإبطاء والتأخر[٩١] ، ومن قرأ (التناوش) بترك الهمز ، فقد جعله من نُشْتَهُ نوشاً ، وهو التناول ، ومنه قولهم : تناوش القوم في القتال ، إذا تناول بعضهم بعضاً ولم يتدانوا كلَّ التداني[٩٢] ، قال الشاعر غيلان بن حريث (بحر الرجز) :

فهي تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِن عَلا نوشاً به تَقْطَعُ أجْوَازَ الفَـلا[٩٣]

وكأنَّه قال : وأنَّى لهم تناول مرادهم ، وقد بعدوا عن مكان ذلك[٩٤] ، ويرى البقاعي وغيره أنَّ هذه القراءة تشير إلى أنَّ المشركين يريدون سهولة التناول مع بُعد المتناول في المكان ، وترك الهمز لهجة القبائل الحجازية[٩٥].

ويرى الفرّاء أنَّ القراءتين متقاربتا المعنى[٩٦] ، وتابعه في ذلك الطبري الذي جوَّز القراءة بالهمز[٩٧]. ويبدو لي أنَّ القراءة الأشهر والتي عليها خط المصحف ، قراءة الجمهور بترك الهمز.

ثالثاً : ما قرئ بقصر الهمزة

– قال تعإلى : چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ چ[٩٨] ، قرأ أبو عمرو (أتاكم) بألف مقصورة ، وقرأ الباقون (آتاكم) بألف ممدودة[٩٩].

أما قراءة أبي عمرو (أتاكم) فهي من اختيار أبي عبيد[١٠٠] ، ذكر الطبري :"وكأنَّ مَنْ قرأ ذلك بقصر الألف اختار قراءته كذلك ، إذ كان الذي قبله چ ﭒ ﭓ ﭔ چ، ولم يكن (على ما أفاتكم) ، فيرُدَّ الفعلَ إلى الله ، فألحق قوله (بما أتاكم) به ولم يردّه إلى أنه خبرٌ عن الله " تعإلى. ثم ذكر في موضع آخر : ولا نعلم أحداً قرأ بهذه[١٠١].

أما مَنْ رغب عن هذه القراءة ، فقد علم أيضاً أنَّ ما فات الإنسان أو أتاه ، فالله Y فاته إياه أو آتاه إياه ، ولو لم يعلم هذا إلا من قوله تعإلى : چ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ چ[١٠٢] ، وقوله : چ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ چ[١٠٣]، أي في مشيئته تكبراً وتعظماً ، فخور على الناس بماله ودنياه ، وإنما ينبغي أن يتواضع لله Y ويشكره ويثني عليه[١٠٤].

وإنَّ ما وقع في قراءة أبي عمرو في تصور المحدثين يدلُّ على أنَّ الناطق اكتفى بنبر التوتر الذي تمثله الهمزة ، دون أن يجد نفسه بحاجة إلى نبر الطول بعدها ، ومثل هذا الاتجاه قليل الشيوع[١٠٥] ؛ لذا وصفه ابن مجاهد في روايته لقراءة (أن رآه استغنى) بأنه غلط[١٠٦] ، إلا أن أبا حيان التمس لذلك وجهاً مشيراً إلى أنَّ حذف الألف في مثل هذا مسموع في لغة العرب ، فقد حُذفت الألف في نحو من هذا ، قال رؤبة (بحر الرجز) :

وصَّاني العجَّاج فيما وَصَّنِي[١٠٧]

يريد : فيما وصَّاني ، فحذف الألف ، وهي لام الفعل ، وقد حذفت في مضارع (رأى) في قولهم : (أصاب الناس جهد ، ولو تر أهل مكة) ، ثم يعقّب على ذلك فيقول :" هو حذف لا ينقاس ، ولكن إذا صحَّت الرواية به ، وجب قبوله ، والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها "[١٠٨].

ويبدو لي أنَّ ما ذهب إليه ابن مجاهد فيه قليلٌ من التجنّي ، فالقراءة سُنَّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[١٠٩]. ومن قرأ بالمد ؛ فلأن الخبر الذي يأتي المؤمنين هو مما يعطيه الله Y وهو المعطي

لذلك ، ويكون فاعل (أتاكم) ضميراً عائداً على اسم الله Y والهاء محذوفة من الصلة ، والتقدير: بما آتاكموه[١١٠]. وقد اختار الطبري هذه القراءة معزوّاً سبب الاختيار إلى إجماع القراء عليها ذاهباً إلى صواب القراءتين[١١١] ، وتابعه في ذلك أبو حاتم (ت٢٥٥هـ) [١١٢].

رابعاً : ما قرئ بمد الهمزة

ـ قال تبارك وتعإلى : چ ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ئى ی چ [١١٣] ، قرأ أبو عمرو وعاصم ويعقوب وخارجة عن نافع (آمرنا) بألف ممدودة ، وقرأ الباقون (أَمَرْنا) بتخفيف الميم وقصر الألف[١١٤].

وتأويل الآية على قراءة (آمرنا) يصلح أن يكون من شيئين ؛ أحدهما : كثرة عدد المترفين ، والآخر : كثير حروثهم وأموالهم. ويرى البقاعي أنَّ القراءة بهذا الوجه لا معنى لها إلا أكثرنا ، من آمرت الشيء وأمرته فأمر إذا كثرته[١١٥]. وإلى هذا المعنى ذهب الكسائي (ت١٨٩هـ) [١١٦] ، والأزهري[١١٧] ، وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) [١١٨].

أما قراءة الباقين (أَمَرْنا) ، ففيها وجهان ؛ الأول : أنَّه من الأمر الذي هو ضد النهي ، وفي الكلام إضمار تقديره (أمرنا مترفيها بالطاعة ففسقوا) ، وإلى هذا الوجه ذهب الطبري مصوّباً هذه القراءة بحجة الإجماع عليها ، حيث يرى أنَّ :" الأغلب من تأويله : أَمَرْنا مُتْرفيها بالطاعة ، ففسقوا فيها بمعصيتهم الله ، وخلافهم أمره ، وكذلك تأوَّله كثيرٌ ممن قرأه كذلك "[١١٩] ، وتابعه في ذلك جماعةٌ من المفسرين[١٢٠].

أما الزمخشري (ت٥٣٨هـ) فقد أنكر ما جاء به الطبري إنكاراً بليغاً ، إذ أنه يرى أنَّ هذا الحذف لا دليلَ عليه ، وقدّر (هو) متعلق الأمر الفسق ، أي : أمرناهم ففعلوا والأمر مجاز ؛ لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقولوا لهم افسقوا ، ووجه المجاز أنه صبّ عليهم النعمة صبّاً ، فجعلوها ذريعةً إلى المعاصي واتباع الشهوات ، فكأنهم المأمورون بذلك لتسبب إيلاء النعمة فيه وإنما خوّلهم إياها ليشكروا[١٢١].

والوجه الآخر : أنَّه بمعنى كثرنا مترفيها ، يقال : آمرهم الله وأمرهم ، أي : كثرَّهم[١٢٢]. والدليل على هذا قول النبي محمد ρ :" خَيْرُ المَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ، ومُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ "[١٢٣] ، أي : كثيرة النتاج ، وروى البخاري في التفسير عن عبد الله بن مسعود τ ، قال :" كنا نقول للحي إذا كثروا في الجاهلية : آمر بنو

فلان "(١٢٤) ، ويرى ابن قتيبة أنها اللغة العالية المشهورة(١٢٥). أما الكسائي(١٢٦) ، والزمخشري(١٢٧) ، فقد أنكرا ذلك ، وعندهم أنَّ المعنى على الكثرة ، لا يقال إلا من (آمرنا) بالمد.

ويتضح من سياق الآية أنَّ هذه القراءة هي الأرجح والأوضح للمعنى.

. قال تبارك وتعالى : ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ(١٢٨) ، قرأ ابن عامر (فأَزَرَهُ) بقصر الهمزة على وزن (فعله)، وقرأ الباقون (فَآزَرَهُ) بمد الهمزة على وزن (فاعله) (١٢٩).

وقد وجّهت قراءة ابن عامر على وزن (فعلهُ) دون مَدٍ ، وقراءة (فآزره) على وزن (أفْعَلَه) ، قاله الحسن ، ورجَّحه أبو عليٍّ(١٣٠) ، ولذلك كله معنيان ؛ أحدهما : ساواه طولاً(١٣١) ، ومنه قول امرئ القيس (بحر الطويل) (١٣٢):

بِمَحْنِيَّةٍ قَدْ آزَرَ الضَّالُ نَبْتَها مَجَرِّ جُيوشٍ غَانِمينَ وخُيَّبِ(١٣٣)

أي هو موضع لم يُرْعَ نَبْتُه فكمُل حتى ساوى شجر الضَّال ، فالفاعل على هذا المعنى الشطء ، أي : آزر الشطء الزرعَ.

والمعنى الآخر أن يكون (آزره) أو (أزرهُ) بمعنى أعانه وقوّاه(١٣٤) ، مأخوذة من الأَزْر وشدِّه ، فيحتمل أن يكون الفاعل الشطء أو الزرع ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يقوّي صاحبه ، وعند مجاهد وغيره (آزرهُ) على وزن (فاعله) ، ووزن (أَفْعَلَه) هو الأصوب(١٣٥) ، يدل على ذلك قول الشاعر (بحر المنسرح) :

لا مالَ إلا العِطَاف تُؤْزِرُهُ أُمُّ ثَلاثينَ وابْنةُ الجَبَلِ(١٣٦)

والمد والقصر لغتان فيهِ ، يُقال : فعل وأفعل ؛ لأنهما كثيراً ما يتعاقبان على الكلمة ، كما قالوا : أَلَتَهُ وآلَتَهَ يُولِتُهُ ، فيما حكاه التوَّزِيّ ، وكذلك آزرهُ وأزرَهُ(١٣٧).

خامساً : إسقاط همزة القطع وتحويلها إلى ألف وصل

ألف الوصل هي الألف التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، وتسقط في درج الكلام ، فتصل ما قبلها إلى ما بعدها ولا تقطعه عنه ، وحكمها الكسر دائماً(١٣٨). وممّا ورد في نظم الدرر من هذا النوع :

– قوله تعالى : **ﭽ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ**(١٣٩) ، قرأ ابن عامر (الياس) بألف وصل ، وقرأ الباقون (إلياس) بهمزة مكسورة(١٤٠). وقد أجمع المفسرون إلا ابن مسعود وعكرمة على أن (إلياس) هو أحد بني اسرائيل ، وهو

من سبط لاوي ، ومن أولاد هارون υ ، وقال ابن عباس τ هو عم اليسع υ. ولم يستبعد البقاعي تسميته بهذا الاسم ؛ لأن ما سيق في علم الله أنَّه ييأس مِمّن يدعوهم إلى الله ، فيكون ممَّن يأتي يوم القيامة وما معه إلا الواحد أو الاثنان ، فعن ابن عباس τ أنَّ رسول الله ρ قال :" عُرِضت عليَّ الأممُ ، فرأيت النبي محمداً ρ ومعه رهيط ، والنبي ومعه الرجل والرجلان ، والنبي ليس معه أحد "[١٤١].

وممَّا يقوّي هذا المعنى . كما يرى البقاعي . قراءة ابن عامر التي تحتمل وجهين[١٤٢] ؛ الأول : أن يكون حذف الهمزة في (الياس) حذفاً ، كما حذفها ابن كثير في قوله تعالى : چ إِنَّهَا لَحْدَى الْكُبَرِ چ [١٤٣] ، أراد : لإِحْدَى ، فنَزَّل المنفصل منزلة المتصل. والآخر : أن تكون (الهمزة) التي تصحب اللام للتعريف ، كما دخلت على (يَسَعَ) في قوله تعالى : چکگگگگڳڳڳڳچ[١٤٤]. قال أبو عثمان :" سألتُ الأصمعي عن قول الشاعر :

وَلَقَدْ جَنيْتُكَ أَكْمُؤا وعساقلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

فقال : الألف واللام هنا زيادة ، ولذلك نظائر كثيرة ، ولو قيل : إنها لحقتْ هنا لأنه مصدر ، فشُبِّه بالصفة ، كالعلاء والفضل لكانَ وجهاً "[١٤٥].

ومن قرأ بإثبات الهمزة مكسورة ؛ فلأن بعدها قوله تعالى : چٹٹٹٹچ[١٤٦] ، وإلى ذلك ذهب الفارسي[١٤٧] ، وأبو زرعة[١٤٨] ، والواحدي[١٤٩].

ومما يقوّي ثبات الهمزة في (إلياس) أنَّ هذا الموضع ليس بموضع تحذف فيه الهمزة ، وإنَّما هو موضعٌ تجعل فيه بين بين في التخفيف ، كما يخفَّف : سَئِمَ ، وبَئِس[١٥٠] ، وقد وصف ابن جني هذا النوع من الحذف بأنَّه اعتباطي في معرض حديثه عن سقوط الهمزة في قراءة (أنِ ارْضِعِيهِ) [١٥١] ، حيث ذكر أنَّ حذف الهمزة اعتباطي ، لا تخفيف ، فلمَّا حَذف الهمزة كسر النون من (أن) ؛ لسكونها وسكون الراء من بعدها. ولو كان على التخفيف القياسي لقال : أنَ ارْضعيه ، بفتح النون بحركة الهمزة من (ارضعيه) ، مثله مما حُذف منه الهمزة اعتباطاً هكذا لا تخفيفاً قياسياً ، ما أنشده أبو الحسن :

تَضِبُّ لِثَاتُ الخَيْلِ في حَجَرَاتِهَا وتَسْمَعُ مِنْ تَحْتِ العَجَاجِ لَهَا ازْمَلا[١٥٢]

يريد : لها أزْمَلا[١٥٣].

وحكى السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) فيما نقله عنه البقاعي أنَّ (إلياس) من الأسماء الأعجمية ، وأنَّ العرب قد تصرفت بها ، قطعوا همزته تارة ، ووصلوها أخرى ، وأنَّ الله I خاطبهم بما ألفوه من لسانهم(١٥٤).

وقد ترتب على سقوط الهمزة في هذا الموضع في تصور المحدثين اختصار مقاطع التركيب بإدماج مقطعين في مقطع واحد(١٥٥). ويبدو أنَّ القراءة بإثبات الهمزة جاءت على لهجة من لا يهمز من القبائل.

المبحث الثاني : الإدغام

الإدغام لغةً هو إدخال الشيء في الشيء ، يقال : أدغمتُ اللجام في فمِ الدابة ، أي : أدخلتهُ في فِيها[١٥٦].

أما اصطلاحاً فقد وصفَ بأنه يقع في الحرفين اللذين تضع لسانك منهما موضعاً واحداً لا يزول عنه ، فهو مظهر من مظاهر التحول عن أصل الكلمة ، سببه تطابق مخارج الأصوات أو تماثلها ، كما يبدو من خلال التعريف الذي عبّر عنه سيبويه[١٥٧] ، والمبرد (ت٢٨٥هـ) [١٥٨] ، والزجاجي (ت٣٤٠هـ) [١٥٩] ، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) [١٦٠] ، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) [١٦١] ، والسيوطي (ت٩١١هـ) [١٦٢].

ومن هذا الوصف يلحظ الفرق بين اللغويين والنحويين ، فاللغويون يجعلون الإدغام شاملاً لقلب الصوت إلى نظيره لإدخاله فيه ، في حين يقصره النحويون على مجرد النطق بمثلين ؛ ساكن ومتحرك ، فعملية القلب منفصلة عن عملية الإدغام.

وفي موضع آخر ، عدَّ سيبويه الإدغام من باب التقريب[١٦٣] ، وتابعه في ذلك ابن جني حين ذهب إلى أن الإدغام هو :" تقريب صوتٍ من صوت "[١٦٤].

ويظن الباحث أنَّ سيبويه كان يرمي إلى معنى أوسع من وصل الساكن بالمتحرك عند متأخري النحاة ، وأوسع من مفهوم الإدخال في نظر اللغويين ، وهذا تعبير على جانب من الدقة.

أمَّا المحدثون فقد أطلقوا على هذه الظاهرة (المماثلة) (١٦٥) ، حيث عرَّفوا الإدغام بأنه ضرب من التأثير الذي يقع في الأصوات المتجاورة ، إذا كانت متماثلة أو متجانسة[١٦٦].

وممّا تقدّم يتضح أن بعض المحدثين قد عللوا الإدغام على نحو ما علله السابقون عليه ، ومن خلال هذا التداخل الكبير بين مصطلحي الإدغام والمماثلة ، ختم د. عبد الصبور شاهين كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية) بعنوان المماثلة والإدغام ؛ ذلك لأنه أحسّ بالتشابه الكبير بين الاثنين ، وأنه لا غنى عنهما ، معنوناً كلامه بالمصطلحين معاً[١٦٧].

ويرى بعضهم أنَّ في مصطلح الإدغام شيئاً من الغموض وعدم الوضوح ، إذ إن الصوت لا يدخل في الصوت ، وإنما يماثله ، فيصبح الصوتان صوتاً واحداً طويلاً [١٦٨]. ولكنَّ الباحث يلحظ أنَّ ما يحدث في عملية الإدغام هو أنَّ أحد الصوتين يستهلك في الثاني ، إذ يؤثر الصوت المتحرك القوي في الآخر الضعيف ، فيندمج الأخير في القوي.

أما علماء القراءات فقد درسوا هذه الظاهرة على نحو مفصَّل متابعين في ذلك علماء العربية القدامى في استخدامهم الإدغام للدلالة على المفهوم الذي استقر عندهم ، فهذا ابن الجزري يقول فيه :" هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدّداً "(١٦٩). ويقول القيسي :" هو أن يلتقي حرفان متقاربان أو مثلان ، فيدغم الأول في الثاني ، ويردهما بلفظ واحدٍ مشدد ، ولا يقع الإدغام ألبته ؛ حتى يصيرا مثلين ويسكن الأول "(١٧٠). كما أنهم قد ميَّزوا بين عدة أنواع من ظواهر تأثر الأصوات بما يجاورها في الكلام المتصل ، ومن هنا قسَّموا الإدغام إلى :

١- **الإدغام الكبير** : هو أن يكون الصوت المُدْغَم متحركاً ، سواء أكان الحرفان مثلين(١٧١) ، أم متجانسين(١٧٢)، أم متقاربين(١٧٣) ، وقد علَّل ابن الجزري سبب تسميته كبيراً بكثرة وقوعه ، إذ الحركة فيه أكثر من السكون(١٧٤) ، وقد يعزى سبب ذلك إلى ما يتطلبه من عملياتٍ صوتية قبل أن يتحقق(١٧٥).

٢- **الإدغام الصغير** : هو أن يكون الصوت المدغم ساكناً(١٧٦).

وإنَّما الإدغام وسيلة للاقتصاد في الجهد العضلي في أثناء النطق ، ومن هنا تم اللجوء إلى الإدغام ، قال الداني :" إن الإدغام تخفيف وتقريب.. وإنما أدغمت العرب والقراء طلباً للتخفيف ، وكراهية الاستثقال بأن يزيلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه ، إذ في ذلك من التكلف ما لا خفاء فيه "(١٧٧).

وقد نسبت هذه الظاهرة اللغوية إلى القبائل النجدية (قيس وتميم وأسد) ، إذ السرعة في نطق الكلمات ومزجها بعضها ببعض دون إعطاء الحرف حقه الصوتي ، أما الإظهار فينسب إلى القبائل الحجازية التي تميل إلى إيضاح الأصوات وتجنب اللبس(١٧٨).

ولو أنعمنا النظر في كتب اللغة لوجدنا الإدغام ممتداً على مساحة جغرافية أوسع ممّا حُدِّد بها(١٧٩) ، بل نراه موجوداً حتى في البيئة الحجازية ، فقد جاء عن النبي محمد ρ أنه قال: " أيّما رجل من المسلمين سببته أو لعنته أو جلدّه فاجعلها له زكاة ورحمة" (١٨٠) ، بإدغام التاء في الدال.

كما يرد صداه على ألسنة القراء الحجازيين ، فقد قرأ ابن عباس رضي الله عنه : چچ چ چ چ چ چ(١٨١)، بإدغام اللام في التاء في (هل ترى) (١٨٢).

فالقراءات القرآنية محمولة على الإدغام والإظهار تيسيراً على الأمة الإسلامية من الحجازيين والتميميين(١٨٣). إذ إن الظواهر الصوتية في القراءات القرآنية نزلت على النبي محمد ρ ، ورويت عنه هكذا

، فهي لا تتقيد بقبيلة ما دون أخرى ، وعلينا أن نسوِّغ هذه الظواهر ، فننسبها إلى قبيلة عربية ترسيخاً لهذه الظاهرة في لغات العرب المختلفة.

أولاً : الإدغام الكبير

مَنْ يتتبع نظم الدرر يجد أنَّ هناك عدة حروف قرئت بالإدغام ، ممثلاً الإدغام الكبير طائفة كبيرة من القراءات نوجزها على النحو الآتي :

– قال تعالى : چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ چ[١٨٤] ، قرأ أبو عمرو وحمزة بإدغام التاء في الطاء ، وقرأ الباقون بالإظهار[١٨٥].

وجّه البقاعي قراءة أبي عمرو (ت١٥٤هـ) على إدغام التاء في الطاء لقرب المخرجين ، وأنَّ الطاء تزيد بالإطباق ، فحسن إدغام الأنقص في الأزيد[١٨٦] ، ومما يحسن الإدغام أنَّ الطاء تزيد على التاء بالإدغام ، قال المبرد :" إذا لقيت التاء دالاً أو طاءً كان الإدغام أحسن ؛ لأن مخرج الثلاثة واحد "[١٨٧]، وإلى هذا ذهب بعض العلماء[١٨٨].

وعلى وفق قواعد الإدغام في تأثير الصوت الأزيد بالأنقص ، يكون صوت الطاء قد أثرَّ رجعياً في التاء ، فانقلبت الأخيرة إلى نظيرها المطبق (الطاء) ، ونقلها من ضعف إلى قوة ، وهذا النوع لا تكاد العرب تظهره ، وكذلك أجمع القراء على الإدغام في هذا[١٨٩]. وقد فسَّر أبو عبيد (بيّت) بمعنى بدَّل وغيّر[١٩٠] ، مستشهداً بقول الشاعر (من المتقارب) :

وبَيَّت قَوْلي عبدُ المليك قاتلهُ الله عَبْداً كَفُورا

وقد نسب هذا الإدغام الكبير إلى أبي عمرو بن العلاء ؛ نتيجة تأثره ببيئته البدوية التي تميل إلى الإدغام[١٩١] ، بل إنَّ القراءة به وبالإدغام الصغير كانت فاشية بين القراء ؛ حتى لا نكاد نجد واحداً إلا وقد شارك فيه ولو قليلاً[١٩٢].

أما القراءة بالإظهار ، فمن قرأ بذلك فقد جعل التاء لام الكلمة ولم يأتِ بعلامة التأنيث ، وذكر الفعل لتقدمه وإن كان تأنيث الفعل غير حقيقي[١٩٣] ، فبَعُد الإدغام فيها ؛ لأنك تحتاج إذا أدغمت أن تُسَكِّن التاء ثم تدغمها ، فتغيرها مرة بعد مرة ، وذلك تغيير بعد تغيير[١٩٤].

وقد وصف الكسائي القراءة بهذا الوجه بالقبح[١٩٥] ، في حين أجاز الطبري القراءة بها على أنها لغة محكية[١٩٦] ، وهذا هو الراجح عند الأزهري[١٩٧] ، ووافقه القيسي لموافقتها الرسم المصحفي ؛ ولأنَّ عامة القراء عليها ، فقال :" والإظهار أحبُّ إليَّ ؛ لأنه الأصل ، وعليه الجماعة "[١٩٨].

– قال تعالى : **ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ** ﭼ[١٩٩]. قرأ نافع والبزي عن ابن كثير وأبو بكر عن عاصم (حَيِيَ) بإظهار الياءين ، الأولى مكسورة مخففة ، وقرأ الباقون بالإدغام ياء واحدة مفتوحة مشددة[٢٠٠]. ويرى المفسرون أنَّ القراءة بالإدغام هي الأصل ؛ لأنَّ الياء قد لزمتها الحركة ، فصار الفعل بلزوم الحركة لها مشبهاً بالصحيح ، مثل : عضَّ وشمَّ ونحوه[٢٠١]، يقول ابن عطية (ت٥٤١هـ) :" ألا ترى أنَّ حذف الياء من (جوار) في الجرِّ والرفع لا يطَّرِدُ في حال النصب ، إذ قلت : رأيتُ جواريَ ، لمشابهتها بالحركة سائر الحروف الصحاح ، ومنه قوله: ﭽ **ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ** ﭼ[٢٠٢] ، وعلى نحو (حَيَّ) ، جاء قول الشاعر (مجزوء الكامل) [٢٠٣]:

عَيّوا بِأَمْرِهِمُ كمـا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَةُ

ومنه قول لبيد (من الرمل) [٢٠٤]:

سَأَلَتْنِي جَارَتِي عَنْ أَمَتي وإذا مَا عَيَّ ذُو اللُّبِّ سَأَل

وقول المتلَمِّس (من الطويل) [٢٠٥]:

فَهَذَا أَوَانُ العِرْضِ حَيٌّ ذُبَابُهُ زَنَابِيرُهُ والأَزْرَقُ المُتَلَمِّسُ

ويروى : جُنَّ ذُبابُه "[٢٠٦].

أما ترجيح هذه القراءة على الأخرى ، فقد عزا ابن عطية استحسان أبي حاتم هذه القراءة بقوله :" القراءة إظهار الياءين والإدغام حسنٌ ، فاقرأ كيف تعلمت ، فإنَّ اللغتين مشهورتان في كلام العرب ، والخطُّ فيه ياءٌ واحدةٌ "[٢٠٧]. ولم يرتضِ الفراء القراءة بهذا الوجه ، قائلاً :" وكان ينبغي لهم ألا يفعلوا ؛ لأنَّ الياء الآخرة لزمها النصب في فَعَلَ ، فأدغموا لمَّا التقى حرفان متحرِّكان من جنسٍ واحد "[٢٠٨]. والمعنى على هذه القراءة كما يرى البقاعي أي : يحيا من اهتدى بعد قيام الحجة ، فيكون عن بقاء من بقي على الإيمان حياةً متجاوزة ناشئة[٢٠٩].

أما قراءة الباقين بالإظهار ، فقد خرَّجها العكبري على وجهين ؛ أحدهما : أنَّ الماضي حمل على المستقبل وهو يحيا ، فكما لم يُدْغَم في المستقبل لم يُدْغَم في الماضي ، وليس كذلك شدَّ ، ومدَّ ، فإنه

يُدْغَم فيهما جميعاً. والآخر : أنَّ حركة الحرفين مختلفة ، فالأولى مكسورة ، والثانية مفتوحة ، واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين ، ولذلك أجازوا في الاختيار : لححتْ عينهُ ، وصببَ البلد إذ أكثر صبّهُ.

ويقوي ذلك أنَّ الحركة الثانية عارضة ، فكأن الياء الثانية ساكنة ، ولو سُكّنت لم يلزم الإدغام ، وكذلك إذا كانت في تقدير الساكن ، والياءان أصل وليست الثانية بدلاً من واو[٢١٠]. وقد ذهب إلى ذلك القيسي[٢١١] ، والطبرسي (ت٥٤٨هـ) [٢١٢] ، والأنباري (ت٥٧٧هـ) [٢١٣].

وذهب إلى جواز الإظهار ابن جني ؛ ذلك لأنَّ لامه تعتل فتسكَّن في موضع الرفع ، وبذلك لا يكون هناك إدغام[٢١٤]. والإظهار لغة محكية ، فقد نقل سيبويه عن يونس قوله :" وسمعنا بعض العرب يقول: أَعْيِيَاءُ وأَحْيِيَةٌ ، فيبين "[٢١٥]، والقراءتان لغتان مشهورتان في كلام العرب كما يرى أبو حاتم[٢١٦]. أما معنى الآية في ضوء هذه القراءة ، فهو يحيا من اهتدى حياةً هي في أعلى الكمال[٢١٧].

والذي يبدو لي أنَّ الإدغام لا يؤدي إلى تغيير الدلالة ، بل الغرض منه تخفيف النطق تيسيراً للمجهود العضلي ، إذ لا يمكن بحال عدّ الحركة بأنها حاجز يحول دون الإدغام.

– قال تعإلى : چ ٥ ٨ ٩ ٠ ٢ ٣ ٤ ٦ ٧ چ[٢١٨] ، قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم (نُجِّي) بنون واحدة مشددة الجيم ، وقرأ الباقون (نُنْجي) بنونين الأولى مضمومة ، والثانية ساكنة ، والجيم خفيفة[٢١٩].

أما عن توجيه قراءة ابن عامر ، فيبدو أنَّ ما حمل ابن عامر على حذف إحدى النونين ، أنَّ النون الأولى متحركة ، والثانية ساكنة فلا تظهر على اللسان ، وعندما خفيت حذفت من الكتابة[٢٢٠] ، وهناك مَنْ اختار هذه القراءة ، فقد عزا الدمياطي (ت١١١٧هـ) اختيار أبي عبيد هذه القراءة ؛ لموافقتها الرسم المصحفي[٢٢١].

لكنَّ هذه القراءة لحّنها الفرَّاء في قوله :" وقد قرأ عاصم (نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) ، كأنه احتمل اللحن ، ولا نعلم لها جهة إلا تلك ؛ لأنَّ ما لم يسمّ فاعله إذا خلا باسم رفعه ، إلا أن يكون أضمر المصدر في (نُجّي) فنوي به الرفع ونصب (المؤمنين) ، فيكون كقولك : ضُرِب الضربُ زيداً ، ثم تُكني عن الضرب فتقول : ضُرِبَ زيداً ، وكذلك : نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين "[٢٢٢] ، فقد علَّل بأن مَنْ قرأ بذلك نصب اسم ما لم يُسمّ فاعله ، وتابعه في ذلك أبو عبيد[٢٢٣].

أمَّا الطبري فقد وجهها أيضاً على إضمار مصدر ، وكأن الذي قرأ بها أراد (نُجي النجاء المؤمنين) ، مصوباً في الوقت نفسه قراءة من قرأه (ننجي) ، إذ يقول :" وإنما حمَل عاصماً على هذه

القراءة ، أنَّه وجَد المصاحف بنونٍ واحدةٍ ، وكان في قراءته إيّاه على ما عليه قراءةُ القراء إلحاق نونٍ أخرى ليست في المصحف ، فظنَّ أنَّ ذلك زيادةُ ما ليس في المصحف ، ولم يعرف لحذفها وجهاً يَصْرِفُه إليه "[٢٢٤].

وخطَّأ الزجاج النحويين رامياً هذه القراءة باللحن ، وأنَّه لا وجه لها ، وعنده لا يجوز إضمار المصدر على تقدير : نجي النجاء المؤمنين[٢٢٥].

وقد وصف ابن مجاهد[٢٢٦] ، والفارسي[٢٢٧] ، والقيسي[٢٢٨] ، وابن الحاجب[٢٢٩] ، والزمخشري[٢٣٠] ، والأنباري[٢٣١] قراءة مَنْ قرأ بالإدغام بالوهم ، وعندهم أنَّ القراءة محمولة على الإخفاء ؛ ذلك لأنَّ النون لا تدغم في الجيم ، وإنما تخفى لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم ، فحذفت من الكتابة ، وهي في اللفظ ثابتة ، وهذا ما أثبتته الدراسات الحديثة[٢٣٢].

وهناك توجيه آخر لأبي عبيد ، وهو أن يكون أراد (ننجي) ، فأدغم النون في الجيم[٢٣٣]، ونجد هذا التوجيه عند البقاعي مشيراً إلى ما تعنيه الآية من أنَّ المؤمن إذا دعا ربه أسرع نجاته ، إذ إنه متى حصلت له هفوة راجع ربه فنادى معترفاً بذنبه هذا النداء[٢٣٤].

وذهب النحاس إلى أنَّ أصل الفعل (نُنْجي) ، فحذف إحدى النونين لاجتماعهما كما تحذف إحدى التاءين لاجتماعهما ، نحو قوله : چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ چ [٢٣٥] ، والأصل (ولا تتفرقوا) [٢٣٦] ، يؤازر ذلك كون الياء ساكنة ، فدلّ سكونها على أنَّه فعل مستقبل[٢٣٧] ، مستحسناً النحاس ذلك[٢٣٨]. وقريباً من هذا توجيه ابن جني ، إذ وجهها على حذف إحدى النونين ، كما حذف حرف المضارعة في (تذكَّرون) أي (تتذكرون) [٢٣٩].

لكنَّ هذا التوجيه لم يلق قبولاً عند القيسي[٢٤٠] ، والعكبري[٢٤١] ؛ ذلك لأنَّ المثلين في مثل هذه الأشياء لا يحذف الثاني استخفافاً إلا إذا اتفقت حركة المثلين ، نحو : (تتفرقون) ، و(تتعاونون) ، فإن اختلفت حركة المثلين لم يجز حذف الثاني ، نحو : تُتَغافر الذنوب ، والنونان في (ننجي) قد اختلفت حركتهما ، فلا يجوز حذف إحداهما ، وأيضاً فإنَّ النون الثانية أصلية ، والأصلي لا يجوز حذفه ألبته ، والتاء المحذوفة في : چ ﯘ چ[٢٤٢] ، زائدة ، فحذفها حسن إذا اتفقت الحركتان.

وهذا الرأي مردود عند بعض النحاة ؛ لأنَّ كون النون الثانية أصلية ، لا أثر له في منع الحذف ، ألا ترى أنَّ النحويين اختلفوا في (إقامة) و(استقامة) : أيُّ الألفين المحذوفة؟[٢٤٣] ، مع أنَّ الأولى هي

أصلٌ لأنها عينُ الكلمة. وأمَّا اختلاف الحركة فلا أثر له أيضاً ؛ لأنَّ الاستثقال باتحاد لفظ الحرفين على أيِّ حركةٍ كانا ، والحذف في هذه القراءة ليس للنون الأصلية ، وإنما لنون المضارعة[٢٤٤].

ويرى الباحث أنَّ أصل الفعل (نُنْجي) بنونين ، حذفت إحداهما ، وموافقتها الرسم المصحفي حجّة في ذلك ، إلى جانب كون القراءة من القراءات المتواترة.

– قال تعالى : **ﭽ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ**[٢٤٥]. قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (تزّاور) بالإدغام ، وقرأ الباقون (تَزَاوَرُ) خفيفة الزاي[٢٤٦].

وقبل أن نشرع في توجيه القراءة نذكر ما تعنيه الآية ، فقد أشار البقاعي إلى أنَّ القراءة بالإدغام ، تعني أن الله I قد بيّن حالهم في الكهف ، والشمس تميل وقت طلوعها عن كهفهم إلى جهة اليمين[٢٤٧]. ومعنى التزاور: التمايل من الزّور والأزور ، قال الراغب :" الزَّوْرُ أعلى الصدر ، وزُرْتُ فلاناً تَلَقّيْتُهُ بِزَوْرِي أو قَصَدْتُ زَوْرَهُ نحو وَجْهته .... والزَّوْرُ مَيْلٌ في الزَّوْرِ، والأَزْوَرُ المَائِلُ الزَّوْرِ ، وقوله : **ﭽ ﭮ ﭯ ﭼ** أي : تميل "[٢٤٨].

أما عن توجيه القراءة فقد قيل إنَّ إحدى التاءين أدغمت في الزاي ، وإنَّما حسن الإدغام ؛ لأنه ينقل التاء إلى لفظ الزاي ، والزاي أقوى من التاء بكثير ؛ لأن الزاي من حروف الصفير[٢٤٩] ، ومن الأصوات المجهورة. والوجه هذه القراءة ، وهذه حجة القيسي في استحسانه القراءة[٢٥٠].

أما القراءة بحذف التاء الثانية (تزاور) ، فالأصل فيها (تتزاور) ، حذفت إحدى التاءين تحفيفاً ، فالتاءان زائدتان وأن الحذف جائز لا واجب ، يقول سيبويه :" أنت بالخيار ، إن شئت أثبتهما ، وإن شئت حذفت إحداهما "[٢٥١].

ويرى الكثير من علماء العربية الاكتفاء بتاء واحدة[٢٥٢] ، وهذا ما أشار إليه ابن جني :" يكره اجتماع المثلين زائدين فيحذف الثاني منهما طلباً للتخفيف "[٢٥٣] ، وقريباً من هذا توجيه الطبري[٢٥٤] ، والزجاج[٢٥٥] ، والقيسي[٢٥٦] ، والطبرسي[٢٥٧].

لكن ابن جني توسع في الظاهرة عندما قاس على حذف إحدى التاءين اجتماع الياء والواو في (يتوقد) ، مشيراً إلى جواز قراءة (يوقد النار) [٢٥٨].

ويرى الطبري أنهما قراءتان . أقصد (تَزَاوَرُ) بتخفيف الزاي ، و(تزَّاوَرُ) بتشديدها . معروفتان ، متقاربتا المعنى ، وبأيتهما يقرأ فصواب[٢٥٩] ؛ لأن في (تزاور) من الثقل في اللفظ والفخامة أجد في نفسي ميلاً إليها.

وهناك وجه آخر ذكره البقاعي في (تزاور) وهو (تَزْوَرُّ) ، بتخفيف التاء وتسكين الزاي وتشديد الراء ، وبه قرأ ابن عامر ويعقوب[٢٦٠] ، مصوراً على هذه القراءة حالهم عند نهاية ميل الشمس بارتفاعهما إلى حين زوالها ، وإنما يقال : هو مزورّ عني ، أي : هو منقبض ، يدل على ذلك قول عنترة (من الكامل) :

فَازْوَرَّ مِنْ وَقْعِ القَنا بِلَبَانِهِ وَشَكا إلَيَّ بِعَبْرَةٍ وتَحَمْحُمِ[٢٦١]

وقد استبعد الطبري هذه القراءة ، وقراءة من قرأ (تَزْوَارُّ) واصفاً إياهما بالشذوذ[٢٦٢] ، وأجاز الأزهري القراءة بـ (تَزْوَارُّ) دون أن يسمع أحداً قرأ بها[٢٦٣].

ثانياً : الإدغام الصغير

ورد الإدغام الصغير في نظم الدرر ، في قوله تعالى : **ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ**[٢٦٤] ، قرأ الكسائي (نَخْسِف بِّهِمُ) بالإدغام ، وقرأ الباقون بالإظهار[٢٦٥].

وعلى قراءة الإدغام يكون المعنى أنَّ الله I قد يفعل ذلك في أسرع من اللمح ، بحيث يدرك لأكثر الناس[٢٦٦]. أما توجيه القراءة فيرى ابن خالويه أنَّ مخرج الباء من الشفتين ، ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العُلَى ، وبذلك يتفقان في المخرج للمقاربة ، لكن في الفاء تفشياً يبطل الإدغام ، أمَّا إدغام الباء في الفاء فصواب[٢٦٧].

بل إنَّ حقيقة الإدغام بين هذين الحرفين المتقاربين تؤكد حدوث الإدغام بينهما ، وأنَّه لا فرق بين إدغام الفاء في الباء وبالعكس ، ولاسيما أنَّ عملية الإدغام عملية صوتية إلى جانب كون القراءة متواترة ، وعليه فإن التفشي الذي ذهب إليه ابن خالويه لا يبطل الإدغام.

أما ما قيل بشأن الإدغام في هذين الحرفين من أنَّه شاذ ، فهذا القول مردود ؛ لأن الفارسي لا يميز القراءة بهذا الوجه ، قائلاً :" لا يجوز أن تُدْغَم الفاء في الباء لزيادة صوتها المتَّصل بحرفٍ من حروف الفم ... وإن كانت الباء قد أدغمت فيها في نحو : اذهب في ذلك "(٢٦٨). ووصف الزمخشري

هو الآخر هذه القراءة بالضعف(٢٦٩). وقد بيّن ذلك ابن القاصح (ت٨٠١هـ) ، عندما ذهب إلى أنَّ إدغام هذين الحرفين شاذ عند النحاة من جهة أنه خرج عن القياس ، أما القراء فالشاذ عندهم ما لم يتواتر ، وهذان الحرفان متواتران(٢٧٠).

لكنَّ أبا حيان ردَّ قول الفارسي والزمخشري ، وعلل ذلك بأنَّ القراءة سُنّة متبعة ، فيها الفصيح والأفصح ، وكل ذلك قد يسّره الله I للذكر ، فليس هناك داعٍ لما يقولانه(٢٧١). أما العكبري فقد نظر إلى الصوتين المتقاربين من حيث مخرجيهما ، حين ذهب إلى جواز القراءة بالإدغام(٢٧٢).

وقد قدَّم لنا القيسي تعليلاً صوتياً لقراءة الإظهار ، لقي تأييد أحد المحدثين من علماء الأصوات ، هو أنَّ الصوتين منفصلان ، وأن لام المعرفة لا تدغم في واحدٍ منهما ، إلى جانب كون صوت الفاء يخرج من الشفتين إلى الفم ؛ لأن له في الثنايا العليا نصيباً ، فقد خالفت الباء في المخرج بعض المخالفة ، كما أنَّ القراء غير الكسائي أجمعوا على الإظهار ، وإجماعهم حجة(٢٧٣).

المبحث الثالث : التشديد والتخفيف

إنَّ التشديد والتخفيف ظاهرة صوتية بارزة في القراءات ، ومن وسائل الاحتجاج المهمة للقرآن الكريم آياته وقراءاته ، إذ كثيراً ما يلجأ المعربّون وأصحاب تآليف الاحتجاج للقراءات السبع والشاذة[٢٧٤].

ومن المعلوم أنَّ في التشديد وظيفة معنوية لا تحتملها الصيغ المخففة ، وذلك آتٍ من الزيادة في المبنى الذي يلحق بالصيغ المشددة[٢٧٥] ، يقول سيبويه :" تقول : كَسَرْتها ، وقَطَعْتها ، فإذا أردت كثرة العمل ، قلتَ : كَسَّرْته ، وقَطَّعْته ، ومَزَّقْتهُ ... وجَرَحْتُه وجَرّحْتهم ، وجَرَّحتهُ : أكثرتُ الجراحات في جسده ... واعلم أنَّ التخفيف في هذا جائز ، كلُّه عربيّ ، إلا أنَّ فَعَّلْتَ إدخالها ههنا لتبيين التكثير "[٢٧٦]

كما أشار ابن جني إلى أنَّ تكرار (العين) دليلٌ على تكرار الفعل ، في قوله :" جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل ، فقالوا : كسَّر ، وقطَّع ، وفتَّح ، وغلَّق ، وذلك أنهم لمَّا جعلوا الألفاظ دليلة المعاني ، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل ، والعين أقوى من الفاء واللام ؛ وذلك لأنها واسطة لهما ، ومكنوفة بهما ، فصارا كأنهما سياج لها ، ومبذولان للعوارض دونها ، وذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها "[٢٧٧].

والتشديد من سمات اللهجات البدوية التي تجنح إلى نطق الأصوات الشديدة ، وذلك كراهية توالي أكثر من مقطعين مفتوحين ، وهو أمر طبيعي يلتئم مع ما عُرِفَ عن حياة الحجازيين الذين يميلون إلى التأني في النطق[٢٧٨].

وقد وقفت عند قراءات في نظم الدرر جاءت موافقة للهجات العرب ، قرئت بالتشديد والتخفيف :

– قال تعالى : **چڭۇۇۆۆۈۈۇۆۆۋۋۅۅۉۉېېېېد چ** [٢٧٩] ، قرأ عاصم وحمزة والكسائي (كُذِبُوا) بالتخفيف ، وقرأ الباقون (كُذِّبُوا) مشددة الذال[٢٨٠].

نقل البقاعي إنكار السيدة عائشة (رضي الله عنها) قراءة مَنْ قرأ بالتخفيف ، وعن عروة بن الزبير أنه سألها عن القراءة : أهي بالتشديد أم بالتخفيف؟ فقالت : إنها بالتشديد ، قال : قلتُ : قد استيقنوا أنَّ قومهم كذبوهم فما هو بالظن[٢٨١].

ووجهها الفارسي على أن الضمير في قوله : چ ۆ ۈ ۇ ۇ چ للمرسل إليهم ، والتقدير: ظَنَّ المرسلُ إليهم أنَّ الرُّسُل قد كَذَبُوهم فيما أخبروهم به من أنهم إنْ لم يؤمنوا نزل بهم العذابُ ، وإنما ظنوا ذلك لما شاهدوه من إمهال الله إياهم ، وإملائه لهم ، فإن قلت : كيف يجوز أن يحمل الضمير في (ظنوا)

على أنه للمرسَل إليهم الرسل ، والذي تقدم ذكرهم الرسل دون المرسل إليهم؟ قيل : إن ذلك لا يمتنع ؛ لأنَّ ذكر الرسل يدلُّ على المرسل إليهم لمقارنة أحد الاسمين الآخر ، ولما في لفظ الرسل من الدلالة على المرسل إليهم ، ومثله قوله تعالى : چ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ چ[٢٨٢] ، واسْتُغْنِي عن ذكر البرد لدلالة الحرِّ عليه ، وإن شئت قلت : إنَّ ذكرهم قد جرى في قوله: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ چ[٢٨٣] ، فيكون الضمير للذين من قبلهم من مكذبي الله[٢٨٤]. ونقل ابن عطية قول ابن عباس : ظنَّ المرسل إليهم أنَّ الرسل قد كذَبوهم فيما توعدوهم به من العذاب ، لمَّا طال الإمهال[٢٨٥]. ونقل صاحب اللباب قول ابن عباس وابن مسعود وابن جبير من أنَّ الرسل بشر ، فضعفوا وساء ظنهم[٢٨٦].

لكنَّ هذا كلام غير صحيح ، والصواب ما ذهب إليه كثير من أهل التأويل ، والسيدة عائشة (رضي الله عنها) ، فقد روي عنها أنها قالت :" معاذ الله! لم تكن الرُّسل لتظُنُّ ذلك بربها ، إنَّما هم أتباع الرُّسُل ، لما استأخر عنهم الوحي ، واشتد عليهم البلاء ، ظنت الرسل أنَّ أتباعهم قد كذَّبوهم "[٢٨٧] .

أما مَنْ قرأ بالتشديد ، فالتقدير ، كما يرى البقاعي[٢٨٨] ، وغيره[٢٨٩] : حتى إذا استيأس الرسل من إيمان قومهم ، وعلموا أنَّ القوم قد كذبوهم فلا يصدقونهم ولا يؤمنون بهم جاءهم النصر ، فالظن هنا بمعنى اليقين ، والضمير في (ظنوا) يعود على الرسل ، فعطفوه على (استيأس الرسل) ، والتقدير: وأيقن الرسل أنَّ قومهم قد كذبوهم فيما جاؤوهم به من عند الله Y ، والدليل على ذلك قوله[٢٩٠]: چ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ چ[٢٩١].

لذا تكون قراءة التشديد هي الراجحة ، وأنَّ ما ذهب إليه بعضهم من أن الرسل ظنّوا أنَّ الله I قد وعد أممهم على لسانهم ، فهذا الكلام مردود ؛ لأنه لا يظن بالرسل ، ولا يجوز أن ينسب إليهم مثل هذا ، فضلاً عن ذلك ، فإنَّ الله Y لا يخلف الميعاد[٢٩٢].

– قال تبارك وتعالى : چ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ چ[٢٩٣] ، قرأ أبو بكر (فَعَزَزْنا) بالتخفيف، وقرأ الباقون (فَعَزَّزْنا) بالتشديد[٢٩٤].

ذكر البقاعي أنَّ معنى قراءة التخفيف ، فأوقعنا العزة وهي القوة والشدة والغلبة لأمرنا أو لرسولنا بسبب ما وقع لهما من الوهن بالتكذيب ، فحصل ما أردنا من العزة[٢٩٥] ، يقال : عزه : إذا غلبه ، وقال تعالى : چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ چ[٢٩٦] ، أي : غلبني ، وبذلك يكون المفعول محذوفاً وهو المرسل إليهم ، تقديره:

فعززنا بثالث[٢٩٧]. وأشار النحاس إلى أنَّ بعض الناس ربما غلطوا فتوهَّموا أنَّه من (عَزَّ يَعِزُّ) وليس منه ، إنَّما هو من قول العرب : عازَّني فلانٌ فَعَزَزْتُه أعزُّهُ ، أي : غَلَبْتُهُ وقهرتُهُ ، وله نظائر في كلامهم[٢٩٨].

أما مَنْ قرأ بالتشديد فقد حمله على معنى القوة ، أي فقويناهم بثالثٍ ، والمفعول أيضاً محذوف يعود على الرسولين ، أي فقوينا المرسلين برسول ثالث[٢٩٩] ، وقد ساوى الجوهري بين دلالة القراءتين[٣٠٠]. واختار الطبري القراءة بالتشديد ؛ لإجماع القراء عليها[٣٠١] ، وتابعه في ذلك الأزهري[٣٠٢] ، والقيسي[٣٠٣].

– قال تعالى : چ ي ي پ پ چ[٣٠٤] ، قرأ حمزة والكسائي وحفص (غسَّاق) بالتشديد ، وقرأ الباقون (غسَاق) بالتخفيف[٣٠٥].

والغسَّاق إما أن يكون صفةً ، فيجيء في الآية حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامهُ ، وهذا غير مستحسن هنا[٣٠٦] . وإما أن يكون اسماً ، وذلك بعيد ؛ لأنَّ الأسماء على هذا الوزن قليلة في كلام العرب ، نحو : الكلاء ، والعقَّار ، والقذَّاف ، والقيَّاد ؛ لذا وجهت القراءة عند البقاعي وغيره بالتشديد على أنَّها صفة من قولهم : غَسَق يَغْسِقُ غُسُوقاً : إذا سال[٣٠٧].

أما القراءة بالتخفيف فقد خرّجها البقاعي على أنها اسم لا صفة ؛ لأن (فعالاً) في الأسماء أكثر من (فعال) [٣٠٨] ، وخالفه العكبري فقد جعله صفة ، أي : ذي غسق ، أو يكون (فعَّال) بمعنى (فاعل) [٣٠٩] ، لكن السمين الحلبي أنكر ذلك[٣١٠]. وقد استحسن الطبري[٣١١]، والفارسي[٣١٢] ، والقيسي[٣١٣] ، التخفيف لكثرته ، ولئلا يؤدي التشديد إلى إقامة الصفة مقام الموصوف[٣١٤] ، في حين عدّ النحاس التشديد أولى[٣١٥]. والتشديد والتخفيف هما لغتان بمعنى واحد ، وبأيتهما يقرأ فصواب[٣١٦] .

وقد اختلف التأويل في دلالة (غساق) ، فقد قيل : إنَّ الغساق يحرق ببردهِ كما يحرق الجحيم بحرّهِ[٣١٧] ، وقيل : هو ما يسيل من جلود أهل النار وهو الصديد ، يقال : غَسَقت عينُه ؛ إذا سالت[٣١٨] ، وذهب الطبري إلى صحة ما قيل فيه من معانٍ أخرى[٣١٩] .

ويبدو للباحث أنَّ الأرجح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأن (غسّاق) مشتق من (غسق) فكأنه أبلغ في المعنى.

– قال تعالى : چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې چ[٣٢٠]. قرأ أبو عمرو (يُخَرِّبُون) بالتشديد ، وقرأ الباقون (يُخْرِبُون) بالتخفيف[٣٢١].

أمَّا قراءة أبي عمرو (يُخَرِّبُون) فمن (خرَّب) هدم وأفسد ، وأَخْرَبْتُ الموضع : تركته خرابا وخرّبتهُ وهدمته[٣٢٢] ، وهذا حجة في اختيار القراءة بالتشديد[٣٢٣] ، ووافقه الرأي الهذلي[٣٢٤].

لكنَّ الشوكاني نصَّ على أنَّ التخريب والإخراب عند أهل اللغة بمعنى واحد[٣٢٥] ، قال سيبويه :" وقد يجيء الشيء على (فَعَّلت) فيشرك (أَفْعَلتُ) ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا ، وذلك قولك : فَرِحَ وفَرَّحتُه ، وإن شئت قلت : أفرحتُه ، وغَرِم وغرَّمْته وأَغْرمْته إن شئت ؛ كما تقول : فَزَّعْته وأفزعته "[٣٢٦]. ويقول الفراء :" كأن يخرّبون : يهدِّمون ، ويَخْرِبون بالتخفيف : يخرجون منها يتركونها ، ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار فيعطلونها؟ فهذا معنى (يُخْرِبُون) ، والذين قالوا (يُخْرِّبون) ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه ، وكل صواب"[٣٢٧] ؛ لأن الخروج من الديار إنما هو خراب لها. وقيل أيضاً في معنى القراءتين : إن مَنْ قرأ بالتشديد أراد كثرة الخراب ، ومَنْ قرأ بالتخفيف أراد قلته[٣٢٨].

وفي ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى ، ذهب الفرّاء إلى صواب القراءة بالتخفيف[٣٢٩] ، وتابعه في ذلك الطبري[٣٣٠] ، وأبو عبيد ، وأبو حاتم[٣٣١] ، لموافقتها الرسم المصحفي ، ولإجماع القراء عليها[٣٣٢].

المبحث الرابع : الإمالة

الإمالة لغةً من (الميل) ، وهو العدول عن الشيء والإقبال عليه ، ومال الشيء يميل ميلاً ومِمالاً وتميالاً ، وأمال الشيء فمال[٣٣٣].

أما اصطلاحاً فقد ذهب النحاة القدماء عدة مذاهب في تعريف الإمالة ، فيرى المبرد أنَّ الإمالة هي " أن تنحو بالألف نحو الياء ، ولا يكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه"[٣٣٤] ، وعرَّفها الرَّضي بأنَّها :" أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة "[٣٣٥]. وجعلها ابن جني نوعاً من الإدغام وسمَّاه بـ (الإدغام الأصغر) الذي هو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه وهو ضروب ، فمن ذلك الإمالة وما وقعت في الكلام إلا لتقريب الصوت من الصوت[٣٣٦]. وعرَّفها ابن يعيش بأنها :" عدول بالألف عن استوائه ، وجنوح به إلى الياء ، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة ، وبين مخرج الياء ، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة ، وبحسب بعده تكون خفتها "[٣٣٧]. والمدقق في قول ابن يعيش يجد أنه قد جَنَحَ في تعريفه عما ذهب إليه القدماء ، فإلى جانب جمعه بين تعريف النحويين والقراء للإمالة ، بيَّن أنواعها ، ودرجاتها[٣٣٨].

وهنا يكمن منشأ الخلاف بين النحاة والقراء ، فقد عرَّفها القيسي بأنها تقريب الألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة[٣٣٩]. وعرَّفها ابن أبي مريم (ت٥٦٥هـ) بـ :" أن تَنْحُو بالفتحة نحو الكسرة لتميل الألف التي بعدها نحو الياء ؛ ليتناسب الصوت بمكانها ،ويتجانس ولا يختلف"[٣٤٠]. وعرَّفها الدمياطي بـ " أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهي المحضة "[٣٤١].

فالقراء نظروا إلى الإمالة بوصفها أداء صوتياً مبينين أنواعها ودرجاتها ؛ لأنهم أهل الأداء الصحيح للإمالة ، فهم الذين حملوا أمانة القرآن الكريم رسالة وإيصالها إلى الناس مشافهةً ليؤدوها بشكل صحيح ، فالإمالة مظهر اختياري يتصل بطريقة النطق ، ويعكس ميل الناطقين بالعربية إلى تحقيق أكبر قدر من التجانس الصوتي بين الوحدات الصوتية في الكلمات.

أما النحاة فقد نظروا إليها من ناحية صوتية مهتمين بتغير صوت الألف إلى الياء والفتحة إلى الكسرة ، يعضد ذلك ما ذهب إليه سيبويه ، أنَّ الألف تُمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسور ؛ عَابِدٌ ، وعَالِمٌ ، وإنَّما أمالوها للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقرّبوها منها ، فالألف قد تُشبه الياء ، فأرادوا أن يقرّبوها منها "[٣٤٢].

وإذا انتقلنا إلى علماء اللغة المحدثين فلا نلمح مظهرَ خلافٍ مع ما ذهب إليه علماء العربية القدماء ، وما ذكروه ليس بدعاً من القول ، إذ يقول د. الجندي :" الإمالة هي تقريب الألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة "(٣٤٣).

ويقابل الإمالة التفخيم أو الفتح ، وهما لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة بعض العرب ، فالفتح لغة أهل الحجاز ، والإمالة لغة القبائل البدوية(٣٤٤). وليس بين التفخيم والإمالة اختلاف في اللغة نفسها ، وإنما في اللحن وتقدير الصوت وتزيينه(٣٤٥).

إنَّ التفخيم هو الأصل ، بدليل أنه يجوز تفخيم كل ممال ، ولا يجوز إمالة كل مفخم، كما أن التفخيم لا يحتاج إلى سبب ، والإمالة تحتاج إلى سبب. والإمالة وإن كانت داخلة على التفخيم ، إلا أن الممال كثير في كلام العرب(٣٤٦)، فقد نسبت الإمالة إلى بعض الحجازيين ، وها هم النحاة قد اضطربت أقوالهم في هذا الشأن ، فابن يعيش في شرح المفصل(٣٤٧)، والرضي في شرح الشافية(٣٤٨)، يذكران أن الفتح لغة أهل الحجاز ، بل إن عبارة الرضي نصها :" أهل الحجاز لا يميلون "(٣٤٩)، وعلى حين يقرر سيبويه وطائفة من النحاة المتأخرين أنَّ الحجازيين يميلون في مواضع قليلة(٣٥٠)، فيرى ابن الأنباري أنَّ الإمالة تختص بلغة أهل الحجاز ومَنْ جاورهم من بني تميم وغيرهم(٣٥١).

فالإمالة لم تكن مقصورة على تلك القبائل التي أشار إليها الأقدمون في كتبهم ، وإنما كانت أكثر شيوعاً مما ذكروه ، فمثلاً بعض أهل الحجاز وأكثر أهل اليمن يميلون ألف (حتى) ؛ لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم في أكثر الكلام ، على الرغم من أن عامة العلماء العرب والقراء قد أجمعوا على فتحها(٣٥٢). وما سيتم عرضه من نصوص يثبت أنَّ الإمالة ليست مختصة بالقبائل البدوية، وإنما شاعت على ألسنة القبائل الحجازية ، ولكن بنسب قليلة.

وقد ذكر النحاة ست علل للإمالة ، هي : أن تكون الإمالة في ألف منقلبة عن ياء ، أو ألف مشبهة بالألف المنقلبة عن الياء ، أو تكون الألف قد ترجع إلى الياء في بعض الأحوال ، أو يكون قبل الألف كسرة تمال من أجلها ، أو تكون الكسرة بعد الألف ، أو الإمالة للإمالة(٣٥٣). وأجملها القيسي في ثلاث ؛ هي : الكسرة ، وما أُميل ليدل على أصلهِ ، والإمالة للإمالة(٣٥٤). وزاد سيبويه على ذلك ثلاثة أسباب شاذة ، هي : إمالة الألف المشبهة بالألف المنقلبة ، والإمالة لكثرة الاستعمال ، والإمالة للفرق بين الاسم والحرف(٣٥٥).

ووردت هذه الظاهرة الصوتية بشكل محدود في فواتح السور :

– قال تعالى : چ ﭐﭑ چ [٣٥٦] ، قرأ ابن كثير ونافع وحفص عن عاصم بتفخيم الراء ، وورش عن نافع بإمالتها بين بين ، وقرأ الباقون بالإمالة المحضة[٣٥٧].

ونقل البقاعي عن الواحدي أنَّ الأصل في مثل هذه الكلمات الفتح ؛ لأنَّ ألفاتها ليست منقلبة عن ياء ، نحو : (ما) و(يا) و(لا) ، أمَّا مَنْ أمال فلكي ينبه على أنها أسماء لا حروف ، متفقاً مع ما ذهب إليه سيبويه[٣٥٨]. ويبدو أن حروف المعجم يجوز إمالتها وتفخيمها ، وقصرها ومدَّها ، وتذكيرها وتأنيثها[٣٥٩].

– في قوله تعالى : چ ﭒﭓ چ [٣٦٠] ، قرأ أبو عمرو بإمالة الهاء ، وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم بإمالتها جميعاً ، وأبو جعفر وشيبة ونافع بفتح الطاء والهاء ، وقرأ الباقون بالتفخيم[٣٦١] ، قال الثعلبي :" وكلها لغات صحيحة فصيحة "[٣٦٢]. وذكر البقاعي أنَّ قراءة الإمالة تشير إلى شدة الضعف[٣٦٣] ، ويرى النحاس أنه لا وجه للإمالة في چ ﭒﭓ لعلتين؛ إحداهما : أنه لا وجود لـ (ياء) أو كسرة في (طه) لتكون هناك إمالة ، والأخرى : أنَّ الطاء من موانع الإمالة[٣٦٤].

والطاء من حروف الاستعلاء ، ذكر ذلك القرطبي مبيناً أنَّ الطاء من موانع الإمالة ، قائلاً :" ومعنى الاستعلاء أن يتصعد الصوت بالحروف في الحنك الأعلى ، ولذلك منعت الإمالة "[٣٦٥]. لكنَّ ما يراه النحاس مبني على أصل فاسد ؛ ذلك لأنَّ القراءة سنَّة متبعة[٣٦٦].